أثر إستقدام العمالة الاجنبية على الإقتصاد العراقي

The impact of foreign labor recruitment on the Iraqi economy

م.م أحمد عبد السلام عزت

Asstiant Lec : Ahmed Abdul.salam Ezzat

أ.م.د زين العابدين محمد عبد الحسين

Asstiant Lec : Dr.ZAINALABDEEN MOHAMMED A

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

ahmedhawrami91@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص :

ان العمالة الاجنبية تمثل ظاهرة مهمة في تطوير البلدان التي لاتملك الايدي العاملة الماهرة الكافية ، خصوصا تلك البلدان التي تبحث عن تطوير التنمية فيها او التي تعاني من نقص عدد السكان او الحرفيين والعاملين المهرة ، غير ان العراق يمتلك العدد الكبير من الايدى العاملة وان تدفق العدد الكبير من العمالة الاجنبية الى العراق وفي ظل عدم وجود قانون يحكم وينظم دخولهم سوف يسبب عدم تنظيم وفوضى بدخول تلك الاعداد الكبيرة الى السوق العراقية وبالتالي فأن تنظيم وفود العمالة الى العراق يحتاج تدخل تشريعي حاسم يسهم في تنظيم دخول تلك الاعداد الى العراق بالشكل الذي يخدم الاقتصاد العراقي دون الضرر به .

الكلمات المفتاحية : العمالة الاجنبية ، العراق ، التطور الاقتصادي ، التنمية .

Abstract :

Foreign labor represents an important phenomenon in the development of countries that do not have enough skilled labor, especially those countries that seek to develop their development or that suffer from a shortage of population or skilled craftsmen and workers. However, Iraq has a large number of workers, and the influx of a large number of foreign workers to Iraq in the absence of a law that governs and regulates their entry will cause disorganization and chaos in the entry of those large numbers into the Iraqi market. Therefore, organizing the labor delegations to Iraq requires decisive legislative intervention that contributes to organizing the entry of those numbers into Iraq in a way that serves the Iraqi economy without harming it.

Keywords : Foreign labor, Iraq, economic development, development .

المقدمة :

بعد الانفتاح السياسي والاقتصادي الذي حصل في العراق بعد التغيير السياسي للنظام في العام 2003 ، اصبح العراق ارض خصبة لجذب العمالة الاجنبية اليه خصوصا بعد استسباب الامن ودحر الارهاب فيه ، اضافة الى وجود الكثير من الابار النفطية فيه ، وقيام الحكومة العراقية بعقد جولات تراخيص للاستثمار الاماكن النفطية مما جعل الشركات الاجنبية التي قدمت الى العراق بقرارها جلب العاملة الاجنبية الى القطاع النفطي ، غير ان المشرع العراقي لم ينظم او يذكر شروط إستقدام تلك العمالة الى العراق بسبب عدم وجود قانون تنظيم دخول العمالة الاجنبية ، غير ان قانون العمل العراقي رقم (37) لسنة 2015 قام بذكر موضوع إصدار التراخيص الى المكاتب التي تقوم بجلب العمالة الاجنبية الى العراق بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، غير ان هذا القانون لم ينظم الالية الكافية التي تحدد العمل ونسبة دخول العمالة الى العراق ، مما قد يسبب مشاكل إقتصادية على المدى المتوسط والبعيد للاقتصاد العراقي بسبب كثرة الإعتماد على العمالة الاجنبية الخارجية ، كما ان وجود الاعداد الكبيرة من العمالة قد يسبب البطالة وإنتشار الفقر وخصوصا في فئة الشباب الذي قد لايجد العمل بسبب الاعتماد على تلك الايدي العاملة من الخارج التي قد تسبب في تشديد المنافسة على الوظائف المحلية مع المواطن العراقي .

حيث اصبح ارباب العمل يفضل العامل الاجنبي على العامل المحلي بسبب تدني الاجور التي يستلمها العامل الاجنبي مقارنة بالدخل العراقي ، وهذا سوف ينعكس سلبا على الاقتصاد ويزيد من معدلات الفقر .

أهمية البحث :

يسلط البحث على طبيعة الانعكاسات التي تؤثر فيها ظاهرة العمالة الاجنبية في العراق وتأثيرها على ازدياد معدلات الفقر والبطالة كذلك يتناول البحث تفضيل العمالة الاجنبية على الايدي العراقية العاملة و اهميتها في التأثير على مستقبل العمل في العراق .

إشكالية البحث :

تكمن إشكالية البحث في اسباب تفضيل الايدي العاملة الخارجية القادمة الى العراق على الايدي العاملة المحلية في الداخل ، وكذلك الاسباب التي ادت الى تفضيل العمالة الخارجية على العامل في داخل البلد من المواطنين . وبالتالي اذا كان هناك إنعكاس على زيادة نسب البطالة في العراق .

فرضية البحث :

يستند البحث على فرضية مفادها ان العمالة القادمة من الخارج يتم الاستناد عليها في سوق العمل في العراق بالوقت الحالي بسبب قلة الاجور التي يتحصلون عليها مقابل ساعات العمل التي يؤدونها مقارنة بالعمالة المحلية .

منهجية البحث :

تم إستخدام منهج التأريخي في إستعراض تاريخ إستخدام العمالة الاجنبية والاسباب الموجبة التي دعت بعض البلدان في الاعتماد عليها تأريخيا وصولا الى الوقت الحالي ، مع إستخدام الوصفي الإستقرائي في وصف الاعداد الاجنبية من العمالة التي قدمت الى العراق وتأثيرها على الاقتصاد .

هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث ومطالب هي :

المبحث الاول / مفهوم العمالة الاجنبية

المطلب الاول : مفهوم العمالة الاجنبية تأريخيا وقانونيا

المطلب الثاني : الاسباب الموجبة في الاعتماد على الايدي العاملة الخارجية

المبحث الثاني / العمالة الاجنبية في العراق

المطلب الاول : الواقع التنظيمي للعمالة الاجنبية في العراق قبل العام 2003 .

المطلب الثاني : الواقع التنظيمي و اسباب زيادة قدوم العمالة الاجنبية الى العراق بعد العام 2003

المبحث الثالث / الاثار الاقتصادية لقدوم العمالة الاجنبية الى العراق

المطلب الاول : الاثار الايجابية والسلبية للعمالة الاجنبية على الاقتصاد العراقي بعد 2003 .

المطلب الثاني : التحديات المجتمعية والسياسية في ظاهرة هجرة العمالة الاجنبية الى العراق .

الخاتمة

الاستنتاجات والتوصيات

قائمة المصادر

المبحث الاول : مفهوم العمالة الاجنبية

المطلب الاول : مفهوم العمالة الاجنبية تأريخيا وقانونيا .

يقصد بمفهوم العمالة هو الى تلك المجموعة من الاشخاص الذين يبذلون الجهد الجسدي والنفسي لإنتاج ما يطلب منهم من عمل وخبرات وخدمات من الدولة المستقبلة .[1] كذلك عرفت إتفاقية الامم المتحدة الخاصة بحماية العمال المهاجرين لسنة 1991 بأن العمالة الاجنبية او العمالة المهاجرة هي اولئك الاشخاص الذين يزاولون نشاطات او اعمال مقابل اجر مادي بعملة الدولة المستضيفة ويعمل هؤلاء العمال في دولة هم ليسوا جزء من رعاياها .[2]

كذلك يعرف العامل الوافد بأنه كل عامل قدم الى دولة للعمل فيها مع إكمال كافة الاجراءات القانونية للحصول على تصريحات العمل من تلك الدولة سواء كان ذلك الدخول والوفود الى تلك الدولة عن طريق إتفاقية او تاشيرة دخول رسمية .[3]

ان العمالة الاجنبية يمكن ان نراها في الدول النامية او الدول الصناعية الكبرى على حد سواء ، غير ان الدول النامية هي الدول الاكثر حاجة الى تلك العمالة الوافدة بسبب البطء في نمو الاقتصاد فيها او ضعف البنى التحتية التي تحتاج في تطويرها الى عمالة اجنبية تسهم في تطويرها كحال دول الخليج التي قامت بالاعتماد شبه الكلي على العاملة الوافدة من دول شرق اسيا الى اراضيه اثناء فترة تطوير إقتصادها المحلي.[4]

---

[1] - رشا ظافر محي الدين ، اثار العمالة الاجنبية على العمالة العراقية : دراسة في ضوء القانون العراقي ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، العدد (2) ، 2023 ، ص 323 .

[2] - مركز تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الانسان ، التقرير الاول لاوضاع المهاجرين ، 2010 ، ص 4 .

[3] - بسمة رحمن عودة الصباح ، العمالة الوافدة في العراق : الاسباب والاثار ، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ، العدد (37) المجلد (2) ، 2016 .

[4] - رندا طلال حسن ، دور العمالة الاجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية – العراق إنموذجا ، مجلة كلية الامام الكاظم ، العدد (1) المجلد (8) ، 2024 .

كذلك فأن مصطلح العمالة الاجنبية هو يطلق على كل من ارتبط بعقد معين في المهنة التي يزاولها ويطلق هذا المصطلح على العامل سواء كان يمارس عمل حرفيا او عملا مهنيا . [1] ولعل اكثر ما يثير الاهتمام بموضوع العمالة الاجنبية انها تتجه نحو الدول الغنية بالنفط او التي تمتلك احتياطات نفطية هائلة ، ويمكن ملاحظة هذا الامر في دول الخليج العربي التي كان عماد سوق العمل فيها بالاعتماد على العمالة الاجنبية الوافدة من دول شرق اسيا (باكستان ، الهند ، افغانستان ، بنغلادش) وغيرها وذلك ان تلك الدول (الخليجية) تحتاج الى عمالة هائلة في إنشاء البنى التحتية التي كانت تفتقدها ابان خضوعها للاستعمار البريطاني ، حيث بدأت عملية البناء والتنمية بعد ان نالت بعض دول الخليج استقلالها من الاستعمار البريطاني فبدأت بحملات إعمار كبيرة وكانت بطبيعة الحال تحتاج الى إستقدام ايدي عاملة كثيرة بما ان تلك الدول كانت تحت تخلف كبير وان اغلب القوى العاملة المحلية فيها كانت تعمل في مهن الصيد وإستخراج اللولؤ . [2] كذلك تدني مستوى اجر العاملين الاجانب مقارنة بما قد يحصل عليه العامل المحلي في الدولة ، اضافة الى الطاعة والاخلاص في العمل من قبل العامل الاجنبي بسبب ارتباطه بعقد عمل .

وقد عرف قانون العمل العراقي في المادة (23) منه العامل الاجنبي بأنه كل شخص طبيعي لايحمل الجنسية العراقية قد يكون يعمل في العراق او يعمل بصفة موظف عمل . [3] ويطلق مصطلح العمالة الاجنبية ايضا على العاملة القادمة الى بلد غير بلدها الاصلي والعمالة الوافدة لاتقتصر على جنس واحد بل تشمل الذكر والانثى على حد سواء ويرتبط العاملون الاجانب بعقد عمل او كفالة حسب قوانين الدولة التي يريدون العمل بها ، والاسباب التي تؤدي الى هجرة العامل الاجنبي والعمل في دولة اخرى هي البحث عن مستوى معيشي افضل او الشعور بالامان . [4]

---

[1] - عبد الحميد سالم الدوحاني ، تأثير العمالة الوافدة على تزايد معدلات الجريمة في المجتمع العماني ، رسالة ماجستير ، الاردن ، جامعة مؤتة .

[2] - عمر الشهابي ، تاريخ نشوء نظام الكفيل للعاملين الوافدين في دول الخليج العربية ، مقال بحثي منشور على شبكة الانترنت : https://gulfpolicies.org/2019 . تاريخ الدخول 2024/10/10 .

[3] - قانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية لسنة 2015 ، المادة (1/23) .

[4] - عفراء الامين ، العمالة الوافدة واثرها على معدلات البطالة في السودان 2010-2015 ، مجلة كلية الدراسات التجارية ، جامعة السودان للعلوم اولتنكلوجيا ، 2017 ، ص 6-7 .

المطلب الثاني : الاسباب الموجبة في الاعتماد على الايدي العاملة الاجنبية

اولا : اسباب إقتصادية / ان من اسباب اللجوء الى العمالة الاجنبية هو تنظيم العمل داخل الدولة بحيث يكون هناك أشباع في توفير الاحتياجات التي تحتاجها الدولة فيما يخص بناء او هيكلة البنى التحتية الرئيسية ومن ضمن الاسباب الاقتصادية هو تدنى اجور العمالة الاجنبية مقارنة بما يتحصل عليه العامل المحلي كذلك فأن العامل الاجنبي لايتقيد بالعطل الرسمية للدولة او المناسبات حيث يكون مطلوب منه العمل وفق العقد الذي وقع عليه . [1]

ثانيا : أسباب تعليمية / قد تكون الدولة تملك عدد كبير من المواطنين الذين لايرغبون في العمل انما يريدون الحصول على شهادات جامعية بعيدا عن العمل المهني والفني الذي قد تحتاجه الدولة ، حيث يكون هذا من احد الاسباب التي تجعل الدولة تتعاقد على العمالة الاجنبية في سبيل البناء وتطوير العمل اليدوي وإنشاء البنى التحتية وتطويرها الامر الذي يتطلب عدد كبير من الايدي العاملة .

ثالثا : التفرغ للعمل / ان العامل الاجنبي سوف يكون متفرغ للعمل دون التقيد بعطلة او مناسبة رسمية للدولة مثل باقي الموظفين (المواطنين) ، حيث ان العامل الاجنبي ليس له التزامات اخرى غير العمل الذي وقع العقد لإجله ونظرا لحاجته المادية للمال فأنه سوف يكون اكثر حرصا على العمل والتقيد والالتزام بإوقات العمل من العامل المحلي ، كما ان زيادة عدد ساعات العامل الاجنبي تكون اكثر بكثير من العامل المحلي كذلك فأن اغلب العمالة الاجنبية لديها خبرة سابقة ومهارات في العمل تختلف عن العامل المحلي .[2]

رابعا : الفرق في الاجور / كذلك ان من الاسباب المهمة التي قد تجذب العمالة الاجنبية هو فرق الاجور بين بلد الارسال وبين بلد الاستقبال ، فمثلا دولة بنغلادش تتميز بكثرة الايدي العاملة والنسبة السكانية الكبيرة مقارنة بتدني الاجور للعاملين هناك، مما دعى الكثير منهم

[1] - رشا ظافر محي الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص 325 .
[2] - عادل عبد الزهرة شبيب ، هل تؤثر العمالة الاجنبية الوافدة على الفرص في العراق ، مقالة منشورة في صحيفة الزمان العراقية ، 2019 ، على الرابط الالكتروني : www.azzaman.com

للهجرة خارج بلدهم الاصلي نحو بلدان اخرى ، فما يتقاضاه العامل البنغلادشي في دبي على سبيل المثال هو اضعاف ما يتقاضاه في بلده الام من ناحية الاجور . [1]

خامسا : وفرة المال وقلة الايدي العاملة المحلية / وهو الامر الذي يمكن ملاحظته بشكل كبير في دول الخليج العربي التي اصبحت تملك الكثير من رأس المال بسبب وجود النفط مع قلة الايدي العاملة المحلية في تلك الدول ، حيث يعتمد اقتصاد تلك الدول على الايدي العاملة من الخارج

المبحث الثاني : العمالة الاجنبية في العراق

المطلب الاول / الواقع التنظيمي للعمالة الاجنبية في العراق قبل العام 2003 .

يمكن القول ان العراق كان يعتمد على العمالة المحلية بشكل كبير وكان يدربها ويؤهلها للدخول في سوق العمل ، وكان يعتمد على ان العمل في العراق هو حق للمواطن العراقي دون غيره وذلك بسبب روح المواطنة والوطنية التي طغت على عمل الحكومات من العهد الملكي وصولا الى العهد الجمهوري ، غير ان موضوع وفود العمالة الاجنبية الى العراق قد بدأت ملامحه بعد البدأ بقانون العمل في العراق للعام 1963 ضمن المادة (6) من هالتي سمحت للوافدين الاجانب (العاملين الاجانب) بالدخول الى السوق العراقية للعمل بشرط ان لاتزاحم الايدي العاملة الوطنية ، ومع إندلاع الحرب العراقية – الايرانية في العام 1980 ، شهد العراق توافد اعداد كبيرة من الوافدين العرب الى العراق وخصوصا من الجنسية المصرية والسودانية إضافة الى جنسيات اخرى

وقد توجه الكثير من العمال العراقيين للعمل في مصانع القوات المسلحة وتحويل اعمالهم الى ما يسمى (الجهد الحربي) ، مما سبب فراغ كبير في الايدي العاملة العراقية مع تنافس الطلب العسكري على الصناعات المدنية التي تتولى إنتاج السلع المدنية الاساسية ، حيث سمح العراق للوافدين العرب بالدخول الى السوق العراقية دون تأشيرة دخول مع منحهم الحق في الاقامة داخل البلد حتى دون تصريح للعمل ، حيث احتل العراق المرتبة الاولى بالنسبة لسوق العمالة المصرية

[1] - غسان داوود سليمان ، أثر النفط في تطوير قطر 1970-1980 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الموصل – كلية التربية ، 2010 ، ص 88 .

على سبيل المثال بإعداد وصلت الى 3 ملايين عامل مصري حتى نهايات عام 1989 .[1] وقد اصبح العراق في المرتبة الاولى من دول الخليج العربي في نسب استقبال العمالة الاجنبية الى اراضيه .

وبعد قيام حرب الخليج الثانية عام 1990 ، تعرض العراق الى عقوبات إقتصادية قاسية من المجتمع الدولي بسبب دخول القوات العراقية الى اراضي الكويت ، وبالتالي فأن الاعداد الكبيرة من العمالة الاجنبية التي دخلت العراق في فترة الثمانيات كانت قد غادرت العراق بسبب الحرب والعقوبات الاقتصادية اضافة الى إنخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي ، حيث انعدمت كل عوامل الجذب للعمالة الاجنبية الوافدة .[2]

حيث ان انخفاض سعر العملة وتزايد مستويات البطالة وظروف الحرب والحصار الاقتصادي الخانق قد أثر على توافد العمالة الوافدة اليه واصبحت العمالة الوافدة تغادر العراق وبإعداد كبيرة نحو دول نفطية اخرى بسبب تدني المستوى المعيشي في البلد .[3]

المطلب الثاني / الواقع التنظيمي و اسباب زيادة قدوم العمالة الاجنبية الى العراق بعد العام 2003 .

بعد التغير السياسي الكبير في العام 2003 ، قامت الحكومة العراقية الجديدة بفتح أبواب الاستثمارات الاجنبية في العراق مع ضمانات حكومية بتقديم الدعم والعديد من المزايا والشروط التنافسية للشركات الاجنبية التي تريد العمل في العراق .

حيث ان قانون الاستثمار العراقي رقم (13) الصادر عام (2006) قدم الكثير من المزايا الى الشركات الاجنبية للعمل في العراق بعد الانفتاح السياسي الكبير وكانت هذه الميزات كالتالي :[4]

[1] - احمد حسن ابراهيم ، الهجرة المؤقتة للعمالة المصرية ، جامعة الكويت ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، 1995 ، ص 25 .

[2] - سونيا ارزوني ، العمالة الوافدة وتكاليفها الاقتصادية في العراق ، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا ، العدد (31) المجلد 19 ، 2023 ، ص 116 .

[3] - جمال عزيز فرحان و حيدر عبد الامير جاسم ، واقع العمالة الوافدة الى في العراق بعد 2003 لعينة عشوائية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (60) ، 2018 ، ص 50 .

[4] - هيئة إستثمار بغداد ، قانون إستثمار رقم (13) لسنة 2006 المعدل والانظمة الصادرة بموجبه ، ص 7-8 .

1- منح العمالة الاجنبية والعاملين في الشركات الاستثمارية والنفطية حق الاقامة في العراق مع تقديم تسهيلات لدخولهم وخروجهم العراق .

2- يحق للمستثمر توظيف عمال غير عراقيين في حالة عدم وجود أيدي عراقية مؤهلة قادرة على القيام بالمهمة التي يتطلبها عمل المستثمر وفق شروط وضوابط هيئة الاستثمار .

3- الالتزام التام بالقوانين العراقية النافذة في مجالات الرواتب والاجازات وساعات ظروف العمل وغيرها ، وفي الواقع فإن هذا الالتزام نسبي لايتلزم به الكثير من المستثمرين او الشركات الاجنبية العاملة في العراق .

4- يجب ان تكون العناصر الاجنبية (العمالة الوافدة) من اصحاب الخبرات في العمل ولديهم المؤهلات اللازمة للعمل في المشاريع الإستثمارية ، كذلك تدريب المستخدمين العراقيين العاملين في الشركات الاجنبية لزيادة كفائتهم ومهاراتهم.

وفي العام 2015 وضع المشرع العراقي قوانين جديدة تخص تنظيم عمل العمالة الوافدة الى العراق بعد كثرة اعدادهم وكثرة الشركات الاجنبية الداخلة الى العراق بحجة الاستثمار ، حيث نصت المادة (28) من قانون العمل العراقي النافذ لسنة 2015 شروط لدخول العامل الاجنبي الى العراق وهما :

1- يحظر على الإدارات واصحاب العمل او الشركات تشغيل اي عامل اجنبي بأي صفة كانت ما لم يكن حاصل على إجازة عمل صادرة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية . [1]

2- مدى حاجة العراق الى الايدي العاملة الاجنبية وفق ما يتطلبه الاقتصاد الوطني وفي ذلك يجب التنسيق مع دائرة العمل والتدريب المهني التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، وبذلك يتم إختيار نسب العمالة الوافدة المطلوبة للعمل في السوق العراقي الإستثماري . [2]

3- تأييد الدوائر الامنية المختصة بعدم وجود مانع امني او جنائي من إشتغال العامل الاجنبي الوافد الى العراق .

ويمكن الملاحظ ان قانون العمل العراقي ركز على حصول العامل الوافد على تصريح الدخول او (سمة الدخول) كشرط إساسي للعمل في الاراضي العراقية عكس ما حصل من فوضى

[1] - المادة (28) من قانون العمل العراقي النافذ رقم (37) لسنة 2015 ، منشور بالعدد (4386) في صحيفة الوقائع العراقية .

[2] - التعليمات الخاصة بممارسة الاجانب العمل في العراق رقم 18 لسنة 1987 وقوانين وزارة العمل المعدلة.

سابقة في عهد النظام البائد الذي سمح للعمالة العربية الوافدة بغزو سوق العمل العراقي ومنافسة المواطن العراقي في العمل ، وقد نص المشرع العراقي في المادة (6) من قانون إقامة الاجانب العراقي على ان يكون لدى العامل الوافد جواز سفر نافذ او وثيقة سفر نافذة على الاقل لمدة 6 اشهر وصالحة لدخول العراق والخروج منه ، وكذلك ان تكون سمة الدخول نافذة المفعول عند دخوله و خروجه من العراق ، مع التأكد من ان يكون العامل الوافد خالي من الامراض المعدية او نقص المناعة المكتسب وفق القانون العراقي . [1]

المبحث الثالث : الإثار الاقتصادية لقدوم العمالة الاجنبية الى العراق

المطلب الاول / الاثار الايجابية والسلبية للعمالة الاجنبية على الاقتصاد العراقي بعد 2003 .

ان ظاهرة هجرة العمالة الاجنبية هي سلاح ذو حدين فهي تملك اثار إيجابية وأثار سلبية على بلد الاستقبال ، حيث ان لها تأثير على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء .

ان قدوم العمالة الى العراق معناه ان البلد يشهد نهضة عمرانية وإستثمارية كبيرة قد تعوض سنين الحرب على الارهاب والانفلات الامني الذي اعقب غزو العراق في العام 2003 ، وان كثرة العمالة الوافدة تعني كثرة الطلب على الاستثمار الذي الذي يسهم في إنعاش الاقتصاد الوطني بإعتبار ان اجور العامل الاجنبي هي اقل بكثير من اجور العامل المحلي . و وجود العامل الاجنبي معناه زيادة التجارة الداخلية داخل البلد المستقبل حيث ان اشتغال العامل الاجنبي في التجارة ونقل البضاعات داخل البلد بكفاءة وسرعة مع تكلفة اقل وعبر المحافظات يسهم في تنشيط حركة التجارة داخل العراق . [2]

كما ان العمالة الاجنبية تؤدي بسد النقص الحاصل في الايدي العامل وتشجع على فتح المصانع المغلقة او مصانع اخرى جديدة بسبب المانة في العمل والكفاءة التي سوف تشجع اصحاب المصانع والمعامل على تعيين تلك الايدي العاملة وتشجعهم على فتح المصانع بسبب ما قلناه سابقا من تدني الاجور التي يتلقوها وبالتالي تعود بالنفع على التاجر او صاحب العمل ، كما ان العمالة الاجنبية سوف تسد الفراغ الذي ينتج من امتناع العمالة العراقية في الاشتغال

[1] - رشا ظافر محي الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص 332 .
[2] - رشا ظافر محي الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص 334 .

ببعض الاعمال وهي بالتالي سوف تساهم بزيادة الارباح التي سوف يتحصل عليها القطاع الخاص على وجه الدقة . [1]

ان من الاثار الايجابية الاخرى في توظيف العامل الاجنبي على العامل المحلي بإن العمال الاجانب وخصوصا من دول شرق اسيا (بنغلادش ، باكستان) قادرين على العمل في اعمال قد لاتناسب العامل العراقي الذي قد يعترض عليها بحجج مثل ثقافة العيب او عدم مقبولية اعمال مثل تنظيف الحمامات او المرافق العامة التي نراها في الوقت الحالي بسيطرة كبيرة للعامل الاجنبي في تلك الاعمال ، وبالنتيجة لاتجد الايدي العاملة الاجنبية اي صعوبة في العمل بمختلف المجالات التي تطلب منها من اصحاب العمل مثل خدمة المطاعم او تنظيف المرافق العامة والصحية . [2]

غير ان العمالة الوافدة الى العراق قد يعاني منها البلد اثار سلبية على المدى المتوسط او البعيد وتلك الاثار السلبية هي :

1- التحويلات المالية للعاملين الاجانب اذا تتم هذه التحويلات عن طريق تحويل عملة البلد التي هي (الدينار) الى عملة عالمية مقبولة في التحويلات المالية الدولية الا وهي (الدولار) وهذا قد يستنزف المخزون الوطني من عملة الدولار بسبب التحويلات المالية التي يرسلها العمال الاجانب الى اهلهم في دولهم. [3]

2- ارتفاع مشكلة البطالة بين سكان الدولة : وتلك البطالة سوف تكون بسبب زيادة الاعتماد من قبل التجار او اصحاب الاعمال والمصانع على الايدي العاملة الاجنبية بسبب قلة الاجور التي يتحصلون عليها وبسبب زيادة اوقات عملهم مما يعني زيادة التنافس مع الايدي العاملة الوطنية ، الامر الذي يؤدي بدوره الى الخلل في تحقيق الامن الوظيفي وبالتالي أرتفاع معدلات الجرائم مثل جرائم السرقة بين فئة الشباب . [4]

---

[1] - اسيل عمر مسلم ، التنظيم القانوني للعمالة الوافدة الى العراق : دراسة مقارنة ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون – جامعة بابل ، العدد (3) ، المجلد 9 ، 2017 ، ص 571 .

[2] - وسيم باسم ، الايدي العاملة في العراق : الاجنبية أفضل لإنها اقل تكلفة ، مقالة منشورة على صحيفة الايلاف الالكترونية ، على الرابط الالكتروني التالي : www.elaph.com

[3] - امجد صباح الاسدي و هيثم عبد الله سلمان ، الاثار الاقتصادية للعمالة الاجنبية الوافدة على دول مجلس التعاون الخليجي ، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد (16) ، 2005 ، ص 29 .

[4] - بان علي حسين ، العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي (التحديات والحلول) ، بحث منشور في مجلة الاقتصادي الخليجي ، البصرة ، العدد (24) ، ص 2 .

3- تقليل فرص العمل بشكل دراماتيكي امام العمالة الوطنية في المستقبل القريب وذلك بسبب الاعتماد المكثف على العمالة الاجنبية على حساب العمالة المحلية داخل الدولة و هو مايسبب التنافس على الاعمال بين المحلي والاجنبي .

4- ان ارتفاع اعداد العمالة الاجنبية في العراق سوف يؤدي الى زيادة الضغط على السلع والخدمات العامة ، حيث ان العمالة الاجنبية تحصل على خدمات الصحة والتعليم بشكل مجاني من الدولة او بمقابل قليل جدا وهذا سوف يؤدي الى زيادة معدلات الانفاق الحكومي وبالتالي قد يؤدي الى ارتفاع نسب العجز المالي في الميزانية العامة للدولة . [1]

5- تشويه الهيكل الاقتصادي للدولة : حيث يمكن ملاحظة ان قطاع العمل في العراق بات يعاني من تفاقم الاعتماد على العمالة الاجنبية وذلك بان الاعمال العامة في الدول اي قطاع العمل في المؤسسات الرسمية اصبح للعامل المحلي (الموظفين) فيما يشهد قطاع العمل الخاص تنافس شديد بين العمالة المحلية والعمالة الاجنبية مع ميلان الكفة الى العمالة الاجنبية في كثير من اعمال القطاع الخاص ، وبهذا فأن سوق العمل في العراق اصبح مجزء بين قطاع رسمي عام وبين قطاع خاص اصبح التنافس عليه شرسا مع ميلان كفة العمالة الاجنبية على هذا القطاع.

المطلب الثاني / التحديات المجتمعية والسياسية في ظاهرة هجرة العمالة الاجنبية الى العراق .

ان قدوم العمالة الاجنبية في العراق سيبرز الكثير من التحديات المجتمعية في نسيج هذا البلد ، فيعتبر العراق مجتمع محافظ من حيث العادات والتقاليد والدين ، ووجود العمال الاجانب ومن مختلف الجنسيات اضافة الى كونهم يأتون احيانا مع عوائلهم بتقاليدهم الاجتماعية المختلفة سوف تلعب دورا مؤثرا في التأثير على البيئة الاجتماعية العراقية في المستقبل ، حيث ان تلك العادات قد تؤدي الى ادخال مفاهيم غريبة على المجتمع كذلك فأن كثرة عدد العمال الاجانب قد يؤدي الى ظهور مخاطر صحية ، ويمكن ملاحظة ان بعض العمالة الاجنبية من دول شرق اسيا لاتكثرت للنظافة الشخصية او يتواجدون في بيئات غير صحية او لايبدون الاهتمام بالنظافة العامة في الاماكن التي يتواجدون فيها مما قد يرثر على البيئة داخل الدولة .

[1] - رشا ظافر محي الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص 338-339 .

كذلك فأن كثرة اعداد العاملين الاجانب سوف تؤدي الى زيادة الضغط على قطاع الخدمات العامة في المستقبل والذي صمم لإستيعاب ساكني البلد مما قد يسبب في تدني مستوى الخدمات العامة المقدمة من الدولة الى المواطنين في المستقبل . [1]

كذلك فأن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب بسبب تنافس قطاع العمالة الاجنبية للعمل في الشركات الخاصة او القطاعات النفطية قد يسبب الكثير من المشاكل الاجتماعية بسبب الفراغ الحاصل بدون عمل مما قد يدفع البعض الى تعاطي المخدرات والكحول واللجوء الى الجريمة والسرقة وهذا سوف يؤدي الى الخلل في الامن المجتمعي العراقي وبالتالي زيادة معدلات الجريمة في العراق .

وفي الاونة الاخيرة بدأت تبرز ظاهرة خطيرة وهي ان بعض من العمالة الاجنبية قاموا بتشكيل عصابات جريمة هدفها السرقة والقتل من اجل المال ، وبالفعل قد تم القبض على العديد من تلك العناصر من قبل وزارة الداخلية العراقية وهذا مؤشر خطير على تغول العمالة الاجنبية وخطرها اذا لم تكون هناك متابعة حثيثة من الجهات المختصة لنشاطاتهم . كما ان العمالة الاجنبية المتدفقة الى العراق اصبحت تدخل الى البلد بطريقة غير مشروعة عن طريق مافيات التهريب التي تسهل دخولها الى العراق مقابل مبالغ مالية ، وتقول بعض المصادر المطلعة ان العمالة المرخصة في العراق لاتتجاوز ال 200 الف عامل بينما يبلغ عدد العاملين الاجانب الذين دخلوا بطرق غير مشروعة او بتأشيرة دخول (دينية) قد يتجاوز عددهم المليون شخص . [2]

الخاتمة :

خلاصة القول ان وجود العمالة الاجنبية في العراق هو سلاح ذو حدين فمن ناحية ان وجود العمالة بشكل مدروس يمكن ان يسهم في دفع عجلة البناء والتقدم والتنمية في البلد خصوصا اذا كان التوجه نحو بناء وتطوير البنى التحتية الضرورية للبلد والمساهمة ايضا في تطوير القطاع النفطي ، غير ان عدم وجود تنظيم حقيقي للسيطرة على عمل العمالة الاجنبية الوافدة الى

[1] - حيدر شامان الصافي ، العاملة الوافدة بين الرفض والقبول ، مقال منشور في مركز النور للدراسات ، 2009 ، على الرابط الالكتروني التالي : www.alnor.com تاريخ الدخول 10-10-2024 .

[2] - للمزيد من التفاصيل حول الموضوع مراجعة الرابط الالكتروني التالي :
/www.irfaasawtak.com/iraq/2024/02/14 تاريخ الدخول 10-10-2024 .

العراق مع تزايد اعداد العاملين الوافدين الذين يدخلون الى العراق بطريقة غير مشروعة هو ناقوس خطر يدق على المجتمع العراقي الذي عانى ما عانى م ويلات الحروب العبثية والارهاب والانفلات الامني .

الاستنتاجات والتوصيات :

1- ان وجود العمالة الاجنبية في العراق اوجدتها الظروف الاقتصادية المرحلية والحاجة الفعلية لتلك العمالة في قطاعات معينة .
2- ان وجود العمالة الاجنبية في العراق بات مصاحبا لظاهرة البطالة المستشرية في البلد بسبب التنافس الكبير على العمل .
3- ان استقدام العمالة الاجنبية وبإعداد قد تكون غير مدروسة هو يؤثر طرديا على واقع الاقتصاد العراقي وبشكل سلبي .
4- وجود العمالة الاجنبية التي تتصف بتدني جودة التعليم لديها هو الذي جعل اجورها متدنية مقابل العامل المحلي الذي يمتلك في الكثير من الاحيان شهادة جامعية .
5- يجب على الحكومة العراقية الجهات ذات الصلة ان تلزم الشركات الاجنبية بتعيين العدد الاكبر من العاملين لديها من الجنسية العراقية او حتى المناصفة بين العامل العراقي والعامل الاجنبي
6- العلم على تقليل الاعتماد على العمالة الاجنبية والتوجه نحو تطوير وتدريب وتأهيل العملة الوطنية بالشكل الذي يخدم مصلحة البلد وأقتصاده .
7- تفعيل عمل المؤسسات الحكومية ذات الصلة بتطوير وتدرب الملاكات العراقية والعاملين للإستفادة منهم في تطوير تنمية البلد في المستقبل .

قائمة المصادر :

1. احمد حسن ابراهيم ، الهجرة المؤقتة للعمالة المصرية ، جامعة الكويت ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، 1995 .

2. اسيل عمر مسلم ، التنظيم القانوني للعمالة الوافدة الى العراق : دراسة مقارنة ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون – جامعة بابل ، العدد (3) ، المجلد 9 ، 2017
3. امجد صباح الاسدي و هيثم عبد الله سلمان ، الاثار الاقتصادية للعمالة الاجنبية الوافدة على دول مجلس التعاون الخليجي ، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد (16) ، 2005 .
4. بان علي حسين ، العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي (التحديات والحلول) ، بحث منشور في مجلة الاقتصادي الخليجي ، البصرة ، العدد (24) .
5. بسمة رحمن عودة الصباح ، العمالة الوافدة في العراق : الاسباب والاثار ، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ، العدد (37) المجلد (2) ، 2016 .
6. التعليمات الخاصة بممارسة الاجانب العمل في العراق رقم 18 لسنة 1987 وقوانين وزارة العمل المعدلة.
7. جمال عزيز فرحان و حيدر عبد الامير جاسم ، واقع العمالة الوافدة الى في العراق بعد 2003 لعينة عشوائية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (60) ، 2018
8. حيدر شامان الصافي ، العاملة الوافدة بين الرفض والقبول ، مقال منشور في مركز النور للدراسات ، 2009 ، على الرابط الالكتروني التالي : www.alnor.com تاريخ الدخول 10-10-2024 .
9. رشا ظافر محي الدين ، اثار العمالة الاجنبية على العمالة العراقية : دراسة في ضوء القانون العراقي ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، العدد (2) ، 2023 .
10. رندا طلال حسن ، دور العمالة الاجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية – العراق إنموذجا ، مجلة كلية الامام الكاظم ، العدد (1) المجلد (8) ، 2024 .
11. سونيا ارزوني ، العمالة الوافدة وتكاليفها الاقتصادية في العراق ، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا ، العدد (31) المجلد 19 ، 2023 .
12. عادل عبد الزهرة شبيب ، هل تؤثر العمالة الاجنبية الوافدة على الفرص في العراق ، مقالة منشورة في صحيفة الزمان العراقية ، 2019 ، على الرابط الالكتروني : www.azzaman.com

13. عبد الحميد سالم الدوحاني ، تأثير العمالة الوافدة على تزايد معدلات الجريمة في المجتمع العماني ، رسالة ماجستير ، الاردن ، جامعة مؤتة .
14. عفراء الامين ، العمالة الوافدة واثرها على معدلات البطالة في السودان 2010-2015 ، مجلة كلية الدراسات التجارية ، جامعة السودان للعلوم اولتنكلوجيا ، 2017 .
15. عمر الشهابي ، تاريخ نشوء نظام الكفيل للعاملين الوافدين في دول الخليج العربية ، مقال بحثي منشور على شبكة الانترنت : https://gulfpolicies.org/2019 . تاريخ الدخول 2024/10/10 .
16. غسان داوود سليمان ، أثر النفط في تطوير قطر 1970-1980 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الموصل – كلية التربية ، 2010 .
17. قانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية لسنة 2015 ، المادة (1/23) .
18. للمزيد من التفاصيل حول الموضوع مراجعة الرابط الالكتروني التالي : www.irfaasawtak.com/iraq/2024/02/14/ تاريخ الدخول 10-10-2024 .
19. المادة (28) من قانون العمل العراقي النافذ رقم (37) لسنة 2015 ، منشور بالعدد (4386) في صحيفة الوقائع العراقية .
20. مركز تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الانسان ، التقرير الاول لاوضاع المهاجرين ، 2010
21. هيئة إستثمار بغداد ، قانون إستثمار رقم (13) لسنة 2006 المعدل والانظمة الصادرة بموجبه .

وسيم باسم ، الايدي العاملة في العراق : الاجنبية أفضل لإنها اقل تكلفة ، مقالة منشورة على صحيفة الايلاف الالكترونية ، على الرابط الالكتروني التالي : www.elaph.com .